الوسط Alwasat
يومية سياسية مستقلة
opinion@alwasatnews.com
العدد 5384 الأحد 4 يونيو 2017 الموافق 9 رمضان 1438هـ
Sunday 4 June 2017, Issue No. 5384

مريم الشروقي
maryam.alsherooqi@alwasatnews.com

زمن المأمون في عهد محمّد بن راشد آل مكتوم

□ أهم فترة تاريخية حضارية مرّت على المسلمين وعلى العرب كانت فترة الخليفة العبّاسي عبدالله المأمون ابن هارون الرشيد، حيث اهتمّ بالعلم والعلماء، واهتمّ بالكتاب والترجمة، وكان معجباً بالفكر الإغريقي وخاصّة فكر «أرسطو».

في زمن المأمون أصبح العلم أولوية، ولم نجد في كتب التاريخ أي حوادث للطائفية أو العنصرية أو الفئوية أو المذهبية، بل وجدنا التاريخ يسرد الآلية التي اتّبعها المأمون في تطوير الدولة العبّاسية، وكانت عاصمته بغداد تعج بالعلماء والمفكّرين وأصحاب الحكمة، والحكمة دوماً ضالّة المسلم والجميع، ما إن تكون لدى إنسان حتّى يبلغ أقصى درجات النضج.

ولا نخفي عليكم بأنّ عهد محمد بن راشد آل مكتوم يذكّرنا كثيراً بزمن المأمون، فهذه الشّخصية المحبّبة لدى جمهور الإمارات كافّة ولدى جمهور الخليج والوطن العربي بشكل عام، هي شخصية استقرّت على أهمية العلم في تطوير الدولة، فلم يتوقّف آل مكتوم في نشر العلم والاهتمام به على رغم الظروف الصعبة والتحدّيات التي تواجه الخليج.

10 ملايين طفل استفادوا من مبادرات التعليم التي أطلقها محمّد بن راشد آل مكتوم، 3.2 ملايين كتاب تمّ طبعه وتوزيعه، مليار درهم من أجل الاستثمارات التي تخلق بيئة متكاملة للمبدعين والمبتكرين، ناهيك عن الجوائز القيّمة التي أطلقها هذا الرجل من أجل تشجيع العلم والعلماء، منها على سبيل المثال: جائزة محمّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وجائزة محمّد بن راشد آل مكتوم لداعمي الفن، ولا ننسى جائزة «تحدّي القراءة» و «صنّاع الأمل».

آل مكتوم والمأمون وجهان لعملة واحدة، النهضة الفكرية والعلمية والقادم أعظم، فما أن يترفّع البشر عن العنصرية والتلوين ويركّزوا على العلم والثقافة والترجمة، حتى نشهد زمناً غير الزمن الذي نحن فيه، وحتى نشهد تطوّراً اقتصادياً ما بعده تطوّر، فالعلم يرفع المجتمع ويزيد من تقدّمه، ويكفينا فخراً وجود الإخوة الإماراتيين في جميع المحافل بثقافة رفيعة وعلم متقدّم وراحة تشهدها على الوجوه.

وفي وطني البحرين التي كانت منارة للعلم في الستّينات والسبعينات الذهبية، نجد البعض يبتعد عن العلماء، ونجد البعض يهمّشهم ويُقرّب المنافقين، وأيضاً نجد الفجوات تزيد بين طوائف المجتمع، فلماذا لا يكون العلم قبلة لنا ووسيلة أساسية من أجل تجاوز الأزمة السياسية والاقتصادية؟

لا تتقدّم المجتمعات بالغضب ولا بالعنف والعنف المضاد، بل تتقدّم المجتمعات عندما تستقر اقتصادياً واجتماعياً، وعندما يستثمر المجتمع الطاقات البشرية التي في جعبته، وعندما يحل السلام والأمن والأمان، وعندما يقبل الجميع بالآخر، نبدأ مرحلة المعرفة، التي ذكرها سقراط وأفلاطون وأرسطو.

لنزِد من موازنة التعليم، ولنعطِ خيرة الأبناء البعثات التي يريدونها، ولنبعثهم خارج الوطن، فيتعلّموا التعايش قبل العلم، فيرجعوا لنا بفكر جميل راقٍ يزيد من رقي المجتمع، ولنذِب الطائفية والعنصرية والفئوية والتلوين على أشكاله، عندها فقط ستتقدّم الدولة وستتخطّى العوائق والعوالق والأزمات. محمّد بن راشد آل مكتوم خير مثال لأهل هذا الزمان، وإن واصل على منهجه فهو ودولة الإمارات العربية المتّحدة سيصلون إلى القمّة، ونتمنّى له المزيد من العطاء، فالعطاء يرجع على صاحبه بالرضا والسعادة، وهل هناك أفضل من هاتين القيمتين لدى البشر؟!

يقول حاكم دبي: «التغيير يبدأ دائماً بفكرة ورؤيـة وإيمان، يتبعه تنفيذ وإخـلاص وتفانٍ»... فعلاً التغيير لا يبدأ بالتّمني ولكن بالفعل والإخلاص والتفاني من أجل التحسين وإذابة المجتمع في مكوّن واحد، وهويّة واحدة وهدف واحد.

لقراءة المقالات السابقة

قصة الفساد في «منتزه عذاري»

جميل المحاري
كاتب بحريني

□ هددت وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني بأنها ستقوم بإحالة مستثمر منتزه عين عذاري «شركة كويتية» إلى النيابة العامة، بعد أن امتنع عن سداد المستحقات المالية عليه جراء استئجاره أرض المنتزه.

الوزارة أوضحت في تصريح صحافي لها أنه «منذ بداية توقيع العقد مع المستثمر للأرض الواقع عليها منتزه عين عذاري في العام 2004 والمستأجر لم يقم بدفع أي مبالغ مالية، حيث ينص العقد على أن «العقار رقم 131 بمجمع 366 بمنطقة عذاري، أن يقوم المستثمر بدفع 9 آلاف و900 دينار شهريا عن استئجاره العقار».

وذكر البيان الصحافي أن «تاريخ العقد يبدأ في 22 سبتمبر/ أيلول من العام 2004 ويمتد لغاية 31 سبتمبر/ أيلول من العام 2036، أي أن مدة العقد تصل الى 32 عاما، وخلال السنوات الماضية ومنذ توقيع العقد قبل 13 عاما تراكمت المتأخرات عليه ووصلت إلى مليون و544 ألف دينار».

الوزارة صمتت كل هذه المدة 13- عاما- دون أن تطالب بالمستحقات المترتبة على استئجار الأرض، على رغم أن تقرير ديوان الرقابة المالية للعام 2012 – 2013 أي قبل نحو 4 سنوات أشار إلى أن «وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني قامت بتاريخ (22 سبتمبر 2004) بالتوقيع على عقد انتفاع مع شركتين (كلاهما طرف ثانٍ)، وبمقتضى هذا العقد يقوم الطرف الثاني بتطوير واستثمار منتزه عين عذاري لمدة 32 سنة، وتبلغ قيمة الانتفاع السنوي للمنتزه 9900 دينار، وتزداد بنسبة 20 في المئة كل 5 سنوات، وتدفع مقدماً كل 3 أشهر».

وأكد التقرير عدم قيام الطرف الثاني بدفع مستحقات الوزارة بصورة منتظمة، حيث بلغ مجموع المديونية على الطرف الثاني والمتراكمة حتى 31 ديسمبر 2012 نحو 409 آلاف دينار.

وأوصى التقرير بـ «العمل على تحصيل كل المبالغ المستحقة المتأخرة للوزارة، وإلزام المستأجر بدفع مبالغ الإيجار بصورة منتظمة وفقاً لما هو منصوص عليه في العقد، وإلزام المستأجر بتنفيذ جميع بنود العقد واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، وعلى الخصوص تزويد الوزارة بالبيانات المالية السنوية خلال 30 يوماً من إصدارها عن صلاحية الألعاب للاستعمال».

ومع ذلك صمتت الوزارة عن تحصيل المبالغ المترتبة لها لمدة 5 سنوات، قبل أن تعلن عن نيتها رفع القضية للقضاء، ولكن قضية «الفساد» قد بدأت قبل ذلك بكثير.

القصة تبدأ منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي عندما كان منتزه عين عذاري المتنفس الوحيد لجميع المواطنين صغارا وكبارا وخصوصا عندما يكون الطقس جميلا أو في الأعياد وليالي رمضان... كان منتزه عين عذاري بحق من أجمل المنتزهات في البحرين بمساحته الواسعة وألعابه الجميلة ومسطحاته الخضراء والبحيرة الاصطناعية وسط المنتزه، حين كان أحد المستثمرين البحرينيين مستأجرا للمنتزه في ذلك الوقت.

الوزارة لم تكن راضية عن عقد الإيجار مع المستثمر البحريني، ولذلك اتخذت جميع الوسائل القانونية وغير القانونية لإجبار المستثمر على الخروج من المنتزه، فقامت برفع قضية إخلاء في المحاكم، إلا أن المستثمر كسب القضية، حينها بدأت الوزارة بأسلوب آخر من خلال قطع الطاقة الكهربائية عن المنتزه، وكان المستثمر يلجأ للقضاء لإعادة التيار الكهربائي مرة أخرى، وظل الحال بين ممارسات وزارة البلديات «حينها» والمستثمر في سجال وكر وفر، إلى أن اتخذ عدد من المسئولين في الوزارة أسلوبا آخر.

في العام 2002 وعند بداية ظهور جريدة «الوسط» كلفني رئيس التحرير بإجراء مقابلة مع المستثمر البحريني، وعندما ذهبت لمكتبه كان الرجل يضع أمامه رزمة كبيرة من الأوراق والمستندات الخاصة بالقضية، وحكى لي ما تعرض له من مضايقات من قبل عدد من المسئولين في الوزارة بهدف إخراجه من المنتزه.

يقول المستثمر: «عندما كسبت جميع القضايا المرفوعة علي في المحاكم، قام عدد من المسئولين في الوزارة بابتزازيك؛ حيث تم إجباري على توقيع تنازل عن استئجار المنتزه عن طريق التهديد والوعيد، وعن طريق هذا التنازل الذي قدم للمحكمة صدر الحكم بالإخلاء لأنني لم أستطع أن أثبت أن التنازل تم عن طريق الإكراه... ولم ينته الأمر عند هذا الحد، إذ إن موظفي الوزارة قاموا بإزالة وإتلاف الألعاب في المنتزه باستخدام آلات لقطع الحديد حولت الألعاب إلى قطع مترامية ما أفقدها قيمتها السوقية، على رغم أن لدي قرارا من قاضي محكمة التنفيذ بوقف عملية إزالة الألعاب حتى إشعار آخر، ما حملني خسارة بنحو مليون ونصف دينار قيمة الألعاب المحطمة».

خيوط قضية الفساد يمكن فكها من خلال عدد من الأسئلة هي: كيف يجبر مستثمر بحريني على إخلاء المنتزه على رغم تقيده بدفع الإيجارات أولا بأول وعلى رغم نجاحه في تطوير المنتزه بصورة جميلة؟ ومن هو المستفيد من ممارسة كافة الأساليب غير القانونية لإجباره على ترك المنتزه؟ ولماذا صبر المسئولون على المستثمر الحالي لمدة 13 عاما دون أن يحركوا ساكنا، ولم يمهلوا المستثمر البحريني ولو لمدة أسبوع واحد لكي يقوم بتفكيك الألعاب بطريقة صحيحة بدلا من إتلافها نهائيا؟

لقراءة المقالات السابقة

رمضان والسلام الداخلي

جعفر الشايب
كاتب سعودي

□ يحلُّ شهر رمضان الكريم ويحيط بكل واحد منا العشرات من القضايا والأزمات، سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي؛ بسبب ما يدور حولنا من حوادث وما تفرزه من انفعالات سلبية تترك آثارها في داخل النفوس وأحياناً كثيرة تنعكس على التعامل مع الآخرين.

شهر رمضان يأتي ليعيد الإنسان إلى ذاته، ويطرق المنبهات الداخلية فيه لاستعادة التوازن النفسي، وتأكيد القيم الإنسانية العليا كالصبر عن الملذات والشهوات المادية والحسية، والتحمل والرحمة بالآخرين والتعاطي الايجابي معهم. الصوم في شهر رمضان يوجب على الإنسان الصائم مراعاة حرمة الآخرين وعدم التعرض لهم بإساءة.

في ظل الأوضاع المتأزمة التي نعيشها، والتي تلقي بظلالها السلبية على العلاقة بين أبناء المجتمع بشكل عام، نحن بحاجة إلى منطقة سلام نلتقي حولها بكل صفاء ومودة وحب، فترة هدنة نسترجع فيها ما لنا وما علينا، وهو ما توفره لنا أجواء هذا الشهر الفضيل.

السلام الداخلي بدأ ينحسر كثيراً في أوساطنا بسبب ضغوط الحياة وزيادة التوترات، ومن دونه تصبح العلاقات البينية متوترة، تماماً مثل أمراض الحساسية التي تنتشر وتزداد في مواسم هبوب الرياح وما ينتج عنها من غبار في الجو.

عندما تضبط بوصلة السلام الداخلي في الإنسان فإنه لا يرى في ذاته إلا معطاء ورسول سلام للآخرين ولمن حوله، فشهر رمضان يعيد تصفير العدادات الداخلية للإنسان من مشاعر وقوى سلبية تجاه الآخرين، ويجعل من الإنسان الصائم أكثر شعوراً بالإنسان الآخر وإحساساً بحاجاته.

صلة القربى، التراحم والعطاء، الشعور بالمسئولية تجاه الآخرين، التواصل واللقاءات الاجتماعية، العبادات ودورها الإيجابي، جميعها أعمال يتميز بها هذا الشهر من دون غيره من الشهور، حيث تكون النفوس مهيأة لكل عمل إيجابي وإنساني.

من المهم أن تستثمر هذه الأجواء لأعمال الخير الاجتماعية، ليس على صعيد توزيع الطعام فقط، وإنما في تعزيز العلاقات الإيجابية وإطلاق مبادرات بناءة، وتسوية الخلافات والنزاعات، وتعزيز التواصل الاجتماعي كي يكون متواصلاً ومستمراً. لعل في بعض هذه الأعمال وجوباً لذاتها؛ لما تتركه من تأثيرات إيجابية على الصعيد العام، مقارنة بغيرها من الأعمال والعبادات ذات البعد الفردي.

لقراءة المقالات السابقة

الدين فِرَقٌ ومذاهب، والدولة للعدل بينهم

يعقوب سيادي
كاتب بحريني

□ مثل ما يُصَرِّح به المدنيون الديمقراطيون والعلمانيون وأنا منهم، وهناك الدولة أيضاً، بحكم أن نظام الحكم وركائزه من الدستور والقوانين والأجهزة والإدارات مساقها مدني، بأن على المؤسسات الدينية أن لا تضطلع بالقيادة والتوجيه للعمل السياسي، فلزوماً أن يُرْدَف ذلك بأن على المؤسسات السياسية أيضاً، الرسمية للدولة والمدنية، أن لا تضطلع بالقيادة والتوجيه للشأن الديني، وقد كان هذا معتبراً للفريقين منذ القدم، وقد تم تقنين ذلك حال إنشاء الدولة المدنية الحديثة في البحرين، إبان إنطلاقتها منذ 26 أغسطس/ آب العام1971، فقد نص الدستور ومازال، في سياق جميع تعاقب صياغاته، وتعديلاته وإصداراته، في عدة نصوص دستورية أساسية، متصلة بالموضوع عاليه كما التالي:

«المادة (1) د: نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور.

«المادة (1) هـ: للمواطنين، رجالاً ونساء، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون».

«المادة (22): حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلاد».

«المادة (28) ب: الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب العامة.

المادة (31): لا يكون تنظيم الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون، أو بناء عليه، ولا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق أو الحرية.

هذه نصوص دستورية ليس لأي قانون أن ينال من جوهر مقاصدها، وواضح من هذه النصوص، حق المشاركة بالممارسة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، لكل من ينتمي للوطن كمواطن وإلى الشعب كفرد، وفي هذه النصوص تعميم بالمنح للجميع على قدم المساواة، لا اختلاف بين الديني والدنيوي.

ولكن حين الحديث عن الفتوى والقيادة والتوجيه، فيأتي هنا التخصيص، لتكون الأمور الدينية لشيخ الدين والفقيه، والأمور السياسية لرجالاتها من السياسيين، والحقوق والمهن للحقوقيين والمهنيين، بمثل ما هنالك للأطباء والمهندسين والاقتصاديين والاجتماعيين والماليين... الخ.

ومن حيث أن الدين فِرَقٌ ومذاهب، لا يمكن لدولة أن تدير بلاد على سنن مذهب أشخاصها، فمن هنا جاءت المادة 22 عاليه، لتُلزِم الدولة بكفالة وصون جميع دور العبادة على إختلاف أديان أصحابها، وضمان حرية قيام جميع الأفراد بممارسة معتقداتهم وشعائرهم وعقد اجتماعاتهم ومواكبهم الدينية، ربطاً بالعادات التي كانت سائدة ومرعية في البلاد، وهي التي لا يصدر في أمر تنظيمها أي قانون يمس جوهرها، تماماً بمثل عدم الجواز لأي قانون «أن ينال من جوهر الحق أو الحرية».

فماذا جد، واختَصَّ به الاخوة المواطنون، في إحدى شعائرهم، وهي استلام وجمع وإدارة وتوزيع الخمس، من قِبَل من يثق به المانحون منهم، بما كان متبعاً منذ قرون واستمر حتى اليوم ليُقاَضى مدنياً، من قام بجمعها ويحاكم ويصدر بحقه عقوبة السجن، عاماً واحداً مع وقف التنفيذ، تأويلاً للوصف، من تهم غسيل أموال تم جمعها من دون ترخيص، ومن ثم التصرف في هذه الأموال.

وقد كان لغيره من الاخوة المواطنين المشايخ، أن جمعوا مالاً على ذمة مذهب آخر، وحملوه عبر حدود دولة عبروها خلسة، ومن دون جوازات سفر، وسلموه لمن يستخدمه تحديداً لما أسموه تجهيز غازٍ، فهل كان فعلهم ذاك مرخصا في جمع تلك الأموال، ومرخصا في خص الجهة التي سلَّموها إياها، ومرخصا في إسناد الغرض الذي تم جمعها من أجله؟

نحن هنا لا نُحَرِّض الدولة، على النيل من مخالفينا، بمثل ما يفعل بعض الموتورين، من أجل بغيتهم إثبات الوطنية المفقودة إلا بمقابل، بقدر ما نَوَدُّ أن نرى عدلاً في الوطن، ومساواة بين المواطنين، في الحقوق والواجبات وأمام القانون.

لقراءة المقالات السابقة